

Distr.: General
27 July 2026
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والثمانون

البند 15 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدّ هذا التقرير بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عملاً بقرار الجمعية العامة 121/80.

وقد شكّل النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، على مدى عدة عقود، ركيزة للتجارة الدولية، إذ أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وأتاح للاقتصادات، على اختلاف أحجامها، الاندماج في الأسواق الدولية. ويمر النظام التجاري حالياً بمرحلة من عدم اليقين، تتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، وانتشار السياسات التجارية الانفرادية. ومع تراجع اليقين بشأن الوصول إلى الأسواق، ترتفع علاوة المخاطرة المرتبطة بالتجارة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية التي هي في أمس الحاجة إلى ذلك. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان تعزيز نظام يكفل اليقين بين أعضائه. وتُعد استعادة القدرة على التنبؤ أمراً أساسياً لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد خالٍ من التمييز شامل للجميع مطبوع بالانفتاح والعدل والإنصاف والشفافية، ولوفاء بوعوده الإنمائية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/81/150

250826

200826

26-11007 (A)



أولا - مقدمة

1 - أدى النظام التجاري المتعدد الأطراف دوراً أساسياً في تشكيل الاقتصاد العالمي على مدى العقود العديدة الماضية. غير أن القدرة على التنبؤ بقواعد التجارة العالمية قد تراجعت في الآونة الأخيرة. فقد ابتعدت بعض الاقتصادات المتقدمة والنامية عن مبادئ التجارة المتعددة الأطراف، واتجهت نحو استخدام التدابير التجارية للنهوض بأهداف السياسات الصناعية وأولويات الأمن الوطني والتخفيف من المخاطر الجيوسياسية. وأدى هذا التحول إلى زيادة عدم اليقين والتقلب في شروط الوصول إلى الأسواق، وأضعف قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والمعرضة للخطر من الناحية الهيكلية، على تسخير التجارة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

2 - وعُقدت الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الفترة من 26 إلى 30 آذار/مارس 2026 في ياوندي، وكان الهدف العام منها بدء عملية إصلاح ترمي إلى تعزيز أهمية النظام التجاري وفعاليته، وكفالة استجابته على نحو كافٍ لاحتياجات الاقتصادات النامية وأولوياتها. ولم يتوصل المؤتمر الوزاري الرابع عشر إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل الأساسية، منها اعتماد خطة عمل محتملة للإصلاح وتمديد وقف العمل بالرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني. ومن المتوقع أن تتواصل المناقشات بغية الإسراع في استكمال حزمة ياوندي بشأن المسائل العالقة.

3 - وفي غضون ذلك، أصبحت أنماط التجارة العالمية أكثر اضطراباً، مع حدوث زيادة حادة في التدابير التقييدية للتجارة في عام 2025، على الرغم من أن التجارة أظهرت، بوجه عام، قدرة على الصمود. ويؤثر تزايد القيود التجارية واشتداد حالة عدم اليقين على العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والمعرضة للخطر من الناحية الهيكلية، في وقت يُتوقع فيه أن تؤدي التجارة دوراً حافزاً في تقدمها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتزداد سلاسل الإمداد تجزؤاً أو يعاد تشكيلها استجابة للتوترات الجيوسياسية والصدمات الناجمة عن السياسات. ومن ثم، فإن استعادة القدرة على التنبؤ والاستقرار في الشروط التجارية أمر أساسي، وينبغي أن يستند ذلك إلى نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد خالٍ من التمييز.

4 - وفي ضوء هذه الخلفية، يستعرض التقرير الحالة الراهنة للنظام التجاري المتعدد الأطراف في ضوء المناقشات السياسية التي جرت خلال المؤتمر الوزاري الرابع عشر. ويقدم الفرع ثانياً لمحة عامة عن الاتجاهات الأخيرة في التجارة الدولية والتطورات السياسية ذات الصلة. ويستعرض الفرع ثالثاً الحالة الراهنة للنظام التجاري المتعدد الأطراف، في حين يناقش الفرع رابعاً نتائج المؤتمر الوزاري الرابع عشر ومسائل محددة تتعلق بالتجارة المتعددة الأطراف. ويتناول الفرع خامساً، من منظور إنمائي، بعض المسائل المنهجية المختارة التي قد تسهم في تشكيل ملامح واتجاه النظام التجاري في المستقبل.

ثانياً - حالة التجارة الدولية

ألف - اتجاهات التجارة العالمية وتوقعاتها

1 - الاتجاهات

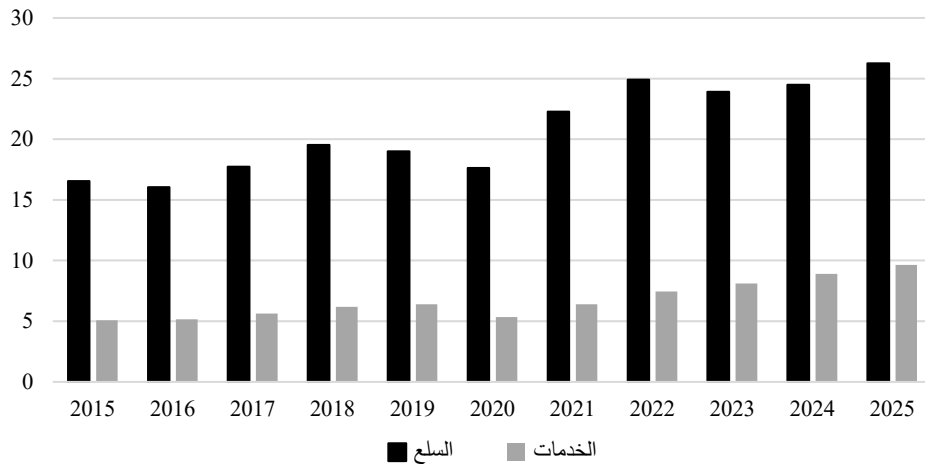
5 - أظهرت التجارة الدولية قدرة على الصمود في عام 2025. وبلغت التجارة العالمية في السلع والخدمات ما يقرب من 36 تريليون دولار، مسجلة رقماً قياسياً جديداً (الشكل الأول). وبلغت التجارة في السلع نحو 26,2 تريليون دولار، أي ما يمثل نحو ثلاثة أرباع المجموع، في حين أسهمت التجارة في الخدمات بـ 9,5 تريليونات دولار. ومن أصل الزيادة الإجمالية البالغة 2,3 تريليون دولار على أساس سنوي مقارنة بعام 2024، شكلت التجارة في السلع نحو 70 في المائة، إذ سجلت نمواً بنسبة 6,6 في المائة، في حين شكلت التجارة في الخدمات 30 في المائة، إذ نمت بنسبة 8,8 في المائة.

6 - وقد شهدت التجارة العالمية في السلع تقلبات كبيرة على مدى العقد الماضي بفعل مجموعة من الأحداث، من بينها اضطرابات سلاسل الإمداد المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2020، وتساعد التوترات الجيوسياسية في عام 2023. وعاد النمو من جديد في عام 2024، وتعزز أكثر في عام 2025، متجاوزاً ذروته السابقة المسجلة في عام 2022، رغم عدم اليقين الكبير بشأن السياسات.

الشكل الأول

قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات، 2015-2025

(بتريليونات دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استناداً إلى بيانات إحصاءات الأونكتاد.

7 - وشهدت التجارة في الخدمات توسعاً مطرداً على مدى العقد الماضي، مع تسجيل نمو قوي بصفة خاصة في فترة ما بعد جائحة كوفيد. وقد دعم هذا التوسع تسارع التحول الرقمي، وتوسع التجارة الإلكترونية، وانتعاش السفر والسياحة، وتزايد الطلب العالمي على الخدمات المهنية والمالية. ومنذ عام 2015، تضاعفت قيمة التجارة العالمية في الخدمات تقريباً، إذ زادت بنحو 5 تريليونات دولار. وتشهد الخدمات القابلة للتقديم

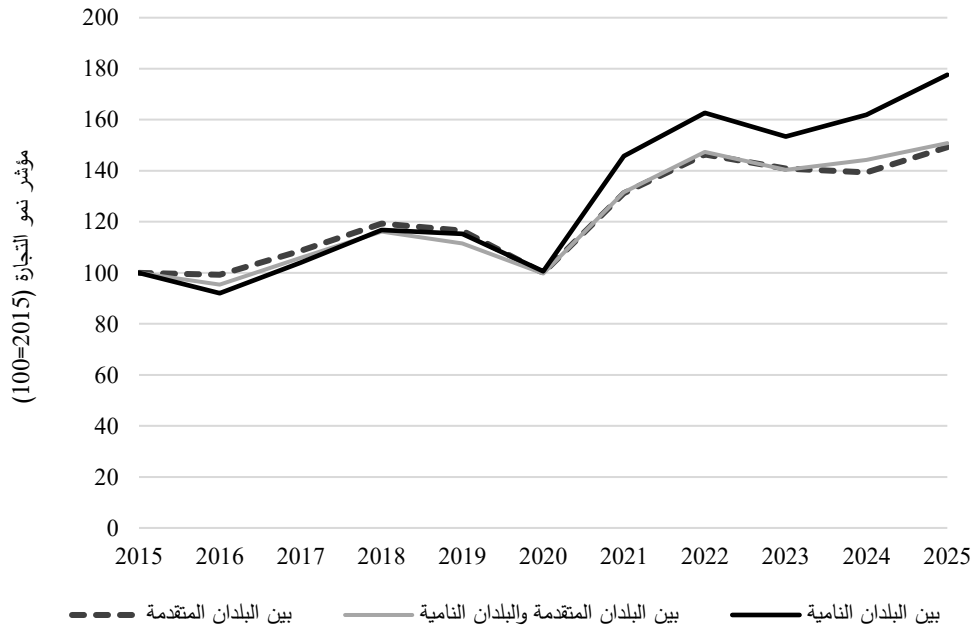
رقميا نموا سريعا، إذ استأثرت بنسبة 56 في المائة من صادرات الخدمات العالمية، ونمت بمعدل سنوي قدره 7,1 في المائة خلال الفترة من 2015 إلى 2024.

8 - وأبرز تطور أنماط التجارة العالمية على مدى العقد الماضي تحولات مهمة في الأدوار النسبية للاقتصادات النامية والمتقدمة في التجارة الدولية. ففي السنوات التي أعقبت جائحة كوفيد-19، نمت التجارة بين البلدان النامية - التي يشار إليها في كثير من الأحيان باسم التجارة بين بلدان الجنوب - بمعدل متوسط قدره 12 في المائة سنويا، متجاوزة بذلك متوسط النمو السنوي للتجارة العالمية في السلع البالغ 8 في المائة، مما أسفر عن زيادة إجمالية قدرها نحو 80 في المائة خلال الفترة من 2020 إلى 2025 (الشكل الثاني).

9 - ويعكس النمو الذي فاق المتوسط في التجارة بين بلدان الجنوب عدة دوافع هيكلية، منها تزايد وزن الأسواق الناشئة في الإنتاج والاستهلاك العالميين، وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية في آسيا وأجزاء من أفريقيا، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الاقتصادات النامية. وعلى النقيض من ذلك، توسعت التجارة بين الاقتصادات المتقدمة، وكذلك التدفقات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بوتيرة أكثر اعتدالا ومقاربة إلى حد كبير، إذ زادت بنحو 50 في المائة خلال الفترة من 2020 إلى 2025. ومع استمرار هذه القنوات في الاستئثار بحصة كبيرة من التجارة العالمية، يشير هذا الاتجاه إلى استمرار إعادة التوازن في التجارة الدولية، مع اضطلاع الاقتصادات النامية بدور متزايد الأهمية.

الشكل الثاني

التجارة بين البلدان حسب الوضع الإنمائي (2015=100)



المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: لا تشمل الخدمات.

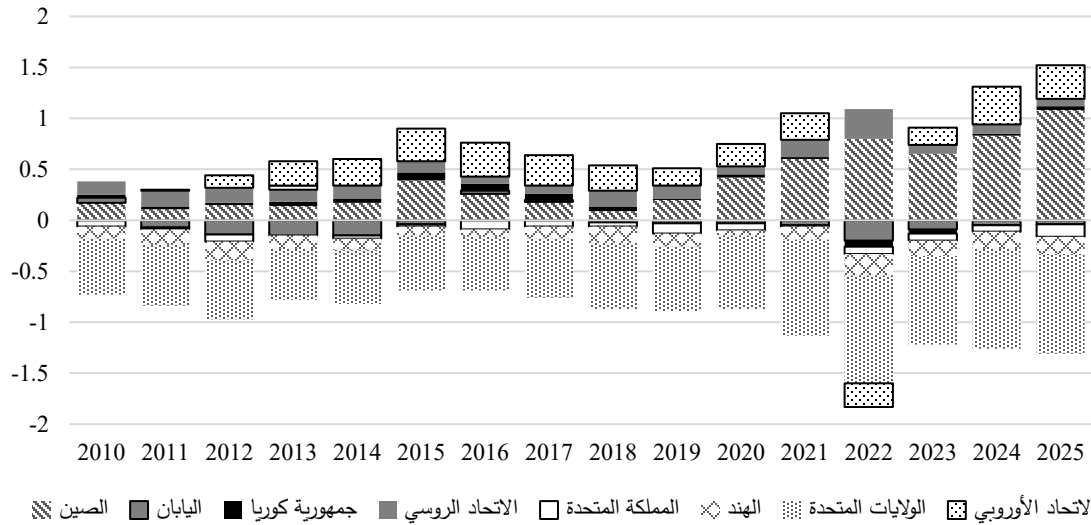
10 - واستمرت الاختلالات في التجارة العالمية - أي ظاهرة وجود عجز تجاري كبير في بعض الاقتصادات إلى جانب فوائض كبيرة في اقتصادات أخرى - في التأثير في التجارة الدولية في عام 2025، لكنها ظلت دون ذروة السنوات الخمس عشرة الماضية، التي سُجلت في عام 2022 (انظر الشكل الثالث). وتعزى الاختلالات العالمية في المقام الأول إلى الفرق بين المدخرات الوطنية والاستثمار المحلي، اللذين تتشكل اتجاهاتهما بفعل التباين في السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف فيما بين الاقتصادات.

11 - وعلى الرغم من أن وجود مستوى من الاختلالات التجارية بين الاقتصادات الرئيسية يمثل سمة شائعة للاقتصاد العالمي، فإن الفوائض التجارية الكبيرة والمستمرة حظيت باهتمام متزايد من جانب الشركاء التجاريين. وفي بعض الحالات، أسهمت هذه الشواغل في اللجوء إلى التعريفات الجمركية أو غيرها من التدابير السياسية الرامية إلى معالجة مصادر الاختلال المتصورة.

الشكل الثالث

الميزان التجاري (السلع والخدمات)

(بتريليونات دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: لا تشمل التجارة داخل الاتحاد الأوروبي؛ وبيانات عام 2025 أولية.

2 - التوقعات

12 - تشير البيانات المتاحة لعام 2026 إلى أن زخم التجارة العالمية ظل قويا في الربع الأول، مستنداً إلى الأداء القوي المسجل في عام 2025. وعلى الرغم من هذه البداية الإيجابية، تشير التوقعات لبقية العام إلى آفاق أكثر حذراً. ويعكس هذا التباطؤ تضافر الآثار الناجمة عن التوترات الجيوسياسية المستمرة، وظروف الاقتصاد الكلي المتطورة، والقيود الهيكلية، التي تسهم في انخفاض التدفقات التجارية وازدياد حالة عدم اليقين لدى واضعي السياسات والمشاركين في الأسواق على حد سواء.

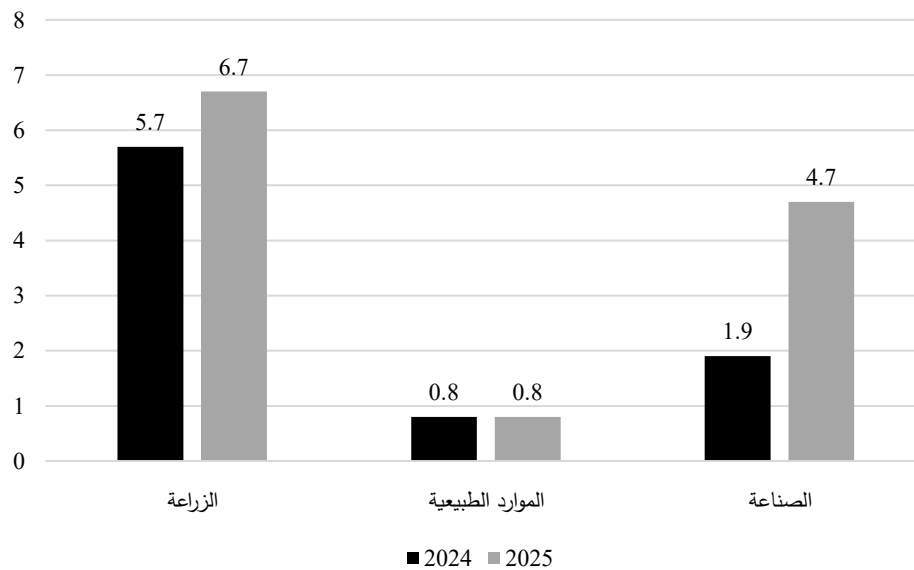
باء - الاتجاهات السياسية في الآونة الأخيرة

1 - التغيرات في التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية

15 - ارتفع متوسط التعريفات الجمركية العالمية في عام 2025، مع تفاوت آثار ذلك فيما بين القطاعات والشركاء التجاريين (الشكل الخامس). وتترتب على ارتفاع التعريفات الجمركية ثلاثة آثار رئيسية⁽¹⁾. أولاً، تؤثر الزيادات الكبيرة في التعريفات الجمركية على التدفقات التجارية من خلال زيادة تكاليف الواردات؛ فحتى الزيادات الطفيفة يمكن أن تكون لها آثار واسعة النطاق، إذ تؤدي إلى إضعاف الطلب، وتغيير قرارات التوريد، وإعادة رسم طرق التجارة. وثانياً، عندما لا تُطبّق الزيادات في التعريفات الجمركية على نحو متساو، فإنها تفرز جهات رابحة وجهات خاسرة نتيجة تغير مستويات التعريفات النسبية بين الأسواق. وثالثاً، تؤدي التغيرات في التعريفات الجمركية إلى تفاقم حالة عدم اليقين. ومن ثم، فإن زيادة تقلب بيئة التعريفات الجمركية تتطوي على مخاطر تقويض نمو التجارة العالمية وكفاءتها. وتعرض الاقتصادات الأصغر والأقل تنوعاً بصفة خاصة لارتفاع التعريفات الجمركية وتقلب السياسات، إذ إن محدودية قدرتها على إعادة توجيه صادراتها أو استيعاب ارتفاع التكاليف قد تؤدي إلى خسائر في الإيرادات، وضغوط مالية، وتباطؤ التنمية.

الشكل الخامس

متوسط التعريفات الجمركية المطبقة والمرجحة على أساس حجم التجارة، حسب القطاع، في عامي 2025 و 2024



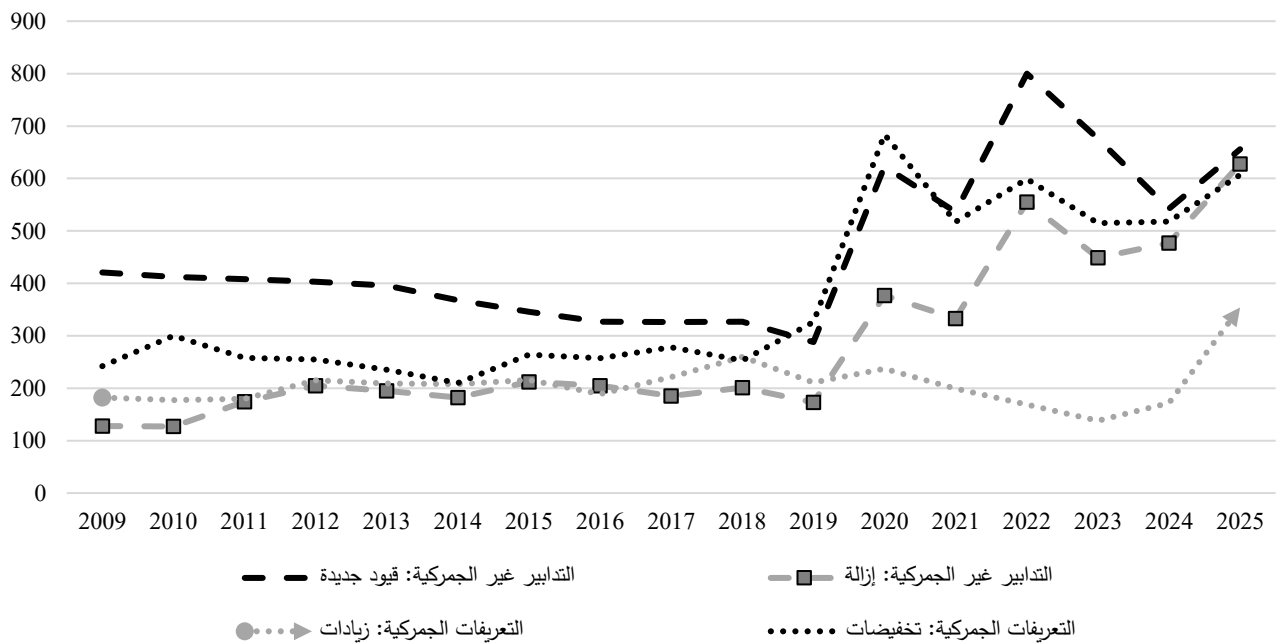
المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية وبوابة نظام الأونكتاد للتحليل والمعلومات التجارية.

UNCTAD, "Global trade update: top trends redefining global trade in 2026", UNCTAD/DITC/ (1) INF/2025/11, January 2026.

16 - وأصبح مشهد السياسات التجارية العالمية أكثر استباقية في السنوات الأخيرة. فقد تزايد استخدام كل من التعريفات الجمركية (الشكل السادس) والتدابير غير الجمركية. وحول عدد من الاقتصادات الرئيسية تركيز السياسات بعيدا عن الكفاءة من حيث التكلفة والقدرة التنافسية من خلال تحرير التجارة، نحو زيادة استخدام سياسة تجارية استباقية سعيا إلى تحقيق أهداف السياسات الصناعية، وتعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالأمن القومي. كما تزايدت الإعانات المقدمة للانتقال في مجال الطاقة، وكثيرا ما اشترطت استخدام محتوى محلي. وفي حين قفز عدد القيود الجمركية الجديدة قفزة كبيرة في عام 2025، ظلت التدابير غير الجمركية الجديدة أكثر تواترا بنحو الضعف.

الشكل السادس

وتيرة التغيير في التدابير غير الجمركية والتعريفات الجمركية



المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى مبادرة الإنذار العالمي في مجال التجارة وبيانات منظمة التجارة العالمية.

17 - وفي حين خفضت بلدان كثيرة التعريفات الجمركية استجابة للتعريفات الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة في عام 2025، فإن هذه التخفيضات تفوقت عليها من الناحية الكمية الزيادات في التعريفات الجمركية في ذلك الاقتصاد، مما أدى إلى ارتفاع متوسط التعريفات الجمركية العالمية. وإضافة إلى التدابير غير الجمركية التقييدية بوضوح، شهدت التدابير غير الجمركية التقنية المتعلقة بالصحة والأمن والبيئة زيادة على مدى عقدين، وهي أكثر تواترا بنحو 10 مرات مقارنة بالحوافز غير الجمركية المقيدة للتجارة. ويعكس تزايد استخدام هذه الحوافز التقنية أمام التجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ازدياد تعقيد التجارة في سلاسل القيمة العالمية وارتفاع طلب المستهلكين على السلع المأمونة⁽²⁾.

UNCTAD, "Global trade update: invisible barriers – the costs of non-tariff measures", (2)

.UNCTAD/DITC/INF/2026/5, May 2026

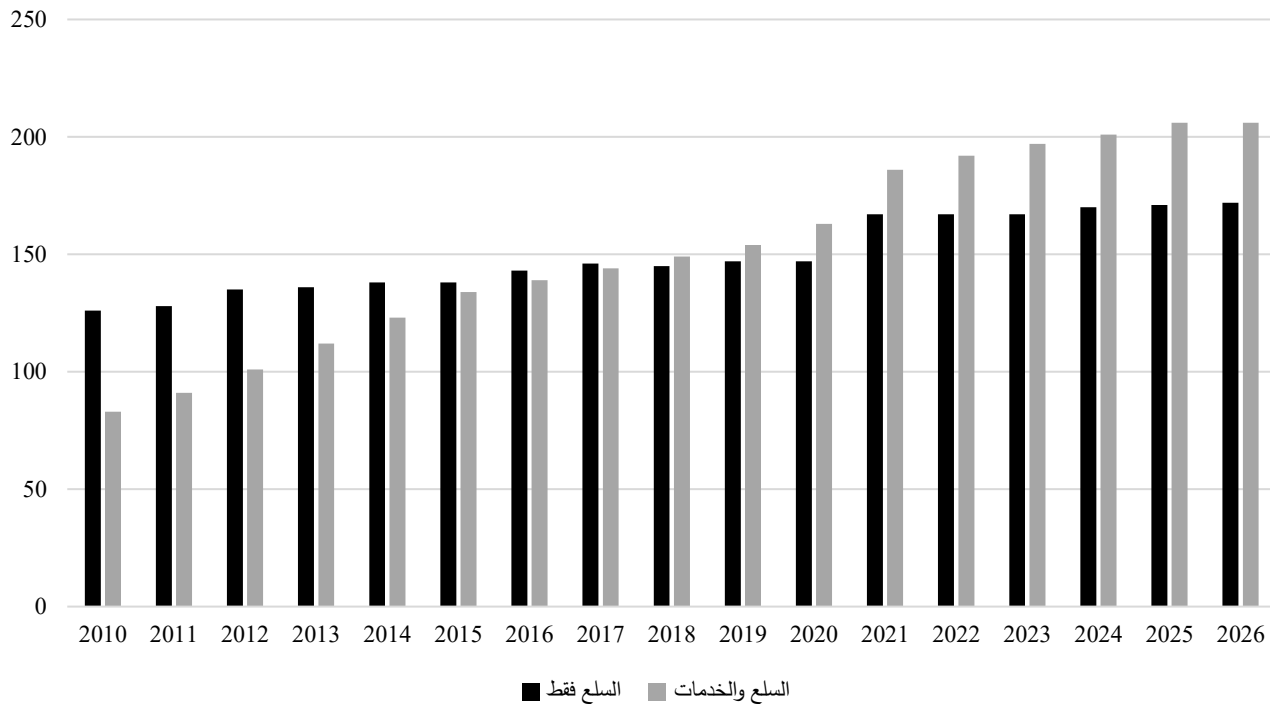
18 - واستمر عدد التدابير التجارية التمييزية في الزيادة في عام 2026. ومع أن زيادة التدابير التمييزية شُكِّلَتْ اتجاهها ناشئاً على المدى المتوسط منذ عام 2018، فإن الارتفاع الأخير في التدابير السياسية يرتبط أيضاً بالوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط وما يرتبط به من ضغوط على أسواق الطاقة.

2 - الاتفاقات التجارية الإقليمية

19 - استمر عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية في الارتفاع (الشكل السابع). فحتى نيسان/أبريل 2026، كانت منظمة التجارة العالمية قد أخطرت بوجود 383 اتفاقاً تجارياً إقليمياً نافذاً⁽³⁾، أي بزيادة تتجاوز 80 في المائة مقارنة بعام 2010، بينما لم يُخطر بعد بـ 67 اتفاقاً إضافياً نافذاً. وتتجاوز الاتفاقات التجارية الجديدة بصورة متزايدة نطاق الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع لتشمل الخدمات والتدابير المتخذة داخل الحدود⁽⁴⁾؛ إذ يتضمن 54 في المائة من الاتفاقات التجارية الإقليمية حالياً أحكاماً بشأن كل من السلع والخدمات، ويشكل ذلك ارتفاعاً من نسبة 40 في المائة المسجلة في عام 2010 (انظر TD/B/C.I/MEM.4/35).

الشكل السابع

عدد الاتفاقات التجارية حسب التغطية القطاعية



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية للاتفاقات التجارية الإقليمية.
ملاحظة: حتى نيسان/أبريل 2026.

(3) منظمة التجارة العالمية، أداة تعقب الاتفاقات التجارية الإقليمية (RTA Tracker)، متاحة على الرابط التالي:

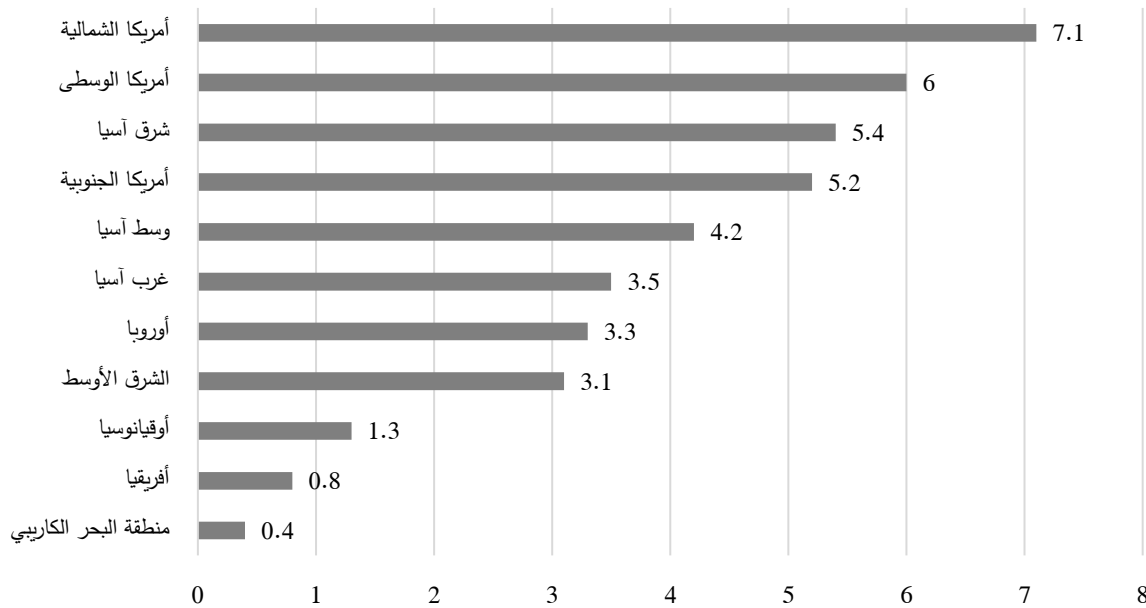
<https://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx> (اطّلع عليها في 22 نيسان/أبريل 2026).

(4) *Key Statistics and Trends in International Trade Policy 2024* (United Nations publication, 2025)

20 - ولا تزال أوروبا المنطقة التي تضم أكبر عدد من الاتفاقات التجارية الإقليمية، إذ يبلغ عددها حاليا 180 اتفاقا، تليها شرق آسيا (113) وأمريكا الجنوبية (73). ومن حيث متوسط عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة لكل اقتصاد، تبرز أمريكا الشمالية بمتوسط يبلغ 7 اتفاقات، تليها أمريكا الوسطى (6) وشرق آسيا (5) (الشكل الثامن). وعلى النقيض من ذلك، يقل متوسط عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية عن اتفاق واحد لكل اقتصاد بالنسبة للاقتصادات الكاريبية والأفريقية. وتعيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، باعتبارها اتفاقا واحدا بين 54 دولة طرفا، تشكيل هذه الصورة تدريجيا؛ ولا يزال تنفيذها الكامل محوريا لتعزيز مكانة القارة في الهيكل التجاري العالمي.

الشكل الثامن

متوسط عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية لكل اقتصاد، حسب المنطقة



المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية للاتفاقات التجارية الإقليمية.

ملاحظة: حتى نيسان/أبريل 2026.

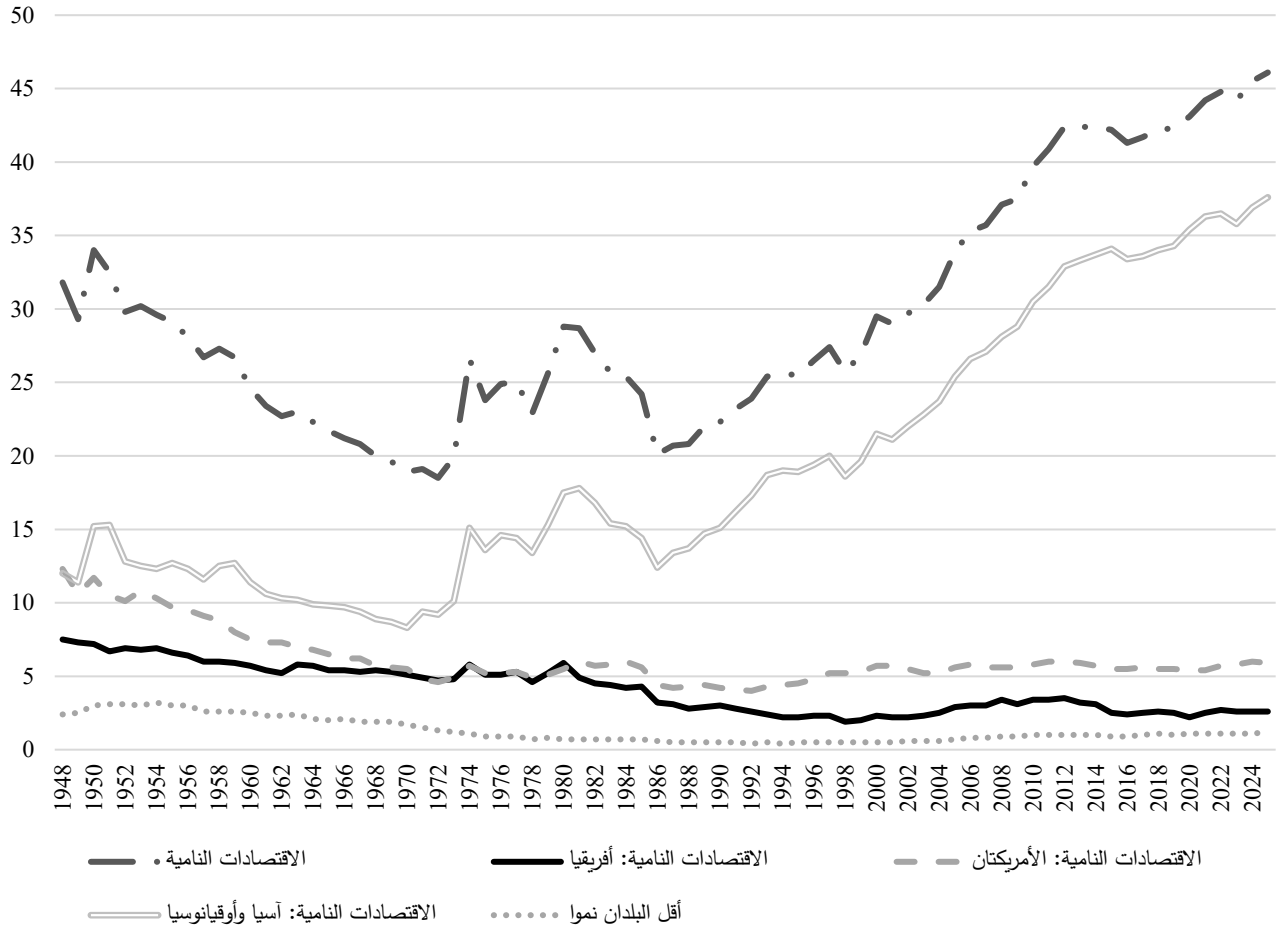
ثالثا - حالة النظام التجاري المتعدد الأطراف

21 - شكّل الإطار القائم على القواعد والقابل للتنبؤ، الذي رسخته منظمة التجارة العالمية، ركيزة للنظام التجاري المتعدد الأطراف على مدى عدة عقود، إذ أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وأتاح للاقتصادات، على اختلاف أحجامها، الاندماج في الأسواق الدولية. ومنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نمت التجارة الدولية بمعدل يزيد بمقدار الضعف مقارنة بمعدل نمو الناتج العالمي، إذ سجلت نموا بنحو 6 في المائة سنويا.

22 - وقد استطاع عدد متزايد من البلدان النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق نمو اقتصادي سريع. وارتفعت حصة البلدان النامية من صادرات السلع العالمية من 26 في المائة في عام 1995 إلى 46 في المائة بحلول عام 2025، وإن ظلت حصة أقل البلدان نموا وأفريقيا (بما في ذلك أقل البلدان نموا في أفريقيا) منخفضتين نسبيا (الشكل التاسع). ومع تعمق الاندماج التجاري، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في العديد من المناطق النامية، مما ساعد على انتشار نحو بليون شخص من براثن الفقر المدقع⁽⁵⁾.

الشكل التاسع

النسبة المئوية لحصة البلدان النامية من صادرات السلع العالمية، 1948-2025



المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات إحصاءات الأونكتاد.

23 - ووفر النظام التجاري المتعدد الأطراف أساسا مؤسسيا لهذا التطور. فقد اضطلعت قواعده ومعايير ومبادئ ومؤسساته بدور أساسي في تحقيق التعاون الدولي من أجل فتح الأسواق ووضع القواعد على أساس متعدد الأطراف. وتشير الأدلة إلى أن الدول الأعضاء المشاركة في نظام منظمة التجارة العالمية تتخبط في التجارة بمعدلات أعلى بكثير، وأن البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية حققت مكاسب إيجابية

(5) World Bank and WTO, *The Role of Trade in Ending Poverty* (Geneva, 2015)

في مجال الرفاه⁽⁶⁾. وفي هذا السياق، دعت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل التجارة، بسبل من بينها تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي قائم على القواعد خالٍ من التمييز مطبوع بالانفتاح والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك في ظل الغاية 10 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

24 - غير أن فعالية النظام التجاري المتعدد الأطراف قد تأكلت تدريجياً، مما يعكس تأثير عدة عوامل. فعلى وجه الخصوص، ضعفت قابلية إنفاذ القواعد التجارية المتعددة الأطراف، إذ أصبحت آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وهي الركيزة الأساسية للنظام القائم على القواعد، معطلة. فمنذ عام 2019، تعذر على هيئة الاستئناف، التي تؤدي دور جهة الاستئناف في نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، النظر في القضايا بسبب استمرار المأزق المتعلق بتعيين قضاة جدد. ولا تزال استعادة آلية لتسوية المنازعات تعمل بصورة كاملة مسألة لم تُحسم بعد، وقد حُدثت باعتبارها عنصراً أساسياً في خطة الإصلاح في المستقبل.

25 - وعلاوة على ذلك، ثبت أن إحراز تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أمر عسير. فلا تزال خطة الدوحة للتنمية، وهي أول جولة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية استُهلّت في عام 2001، غير مكتملة بعد مرور أكثر من عقدين على بدئها. وعلى الرغم من إحراز تقدم تدريجي، بسبل منها الاتفاقان المتعلقان بتيسير التجارة أو إعانات مصايد الأسماك، فإن المفاوضات لم تقضِ إلى فتح أسواق جديدة أو وضع مجموعة قواعد محدّثة تتلاءم مع واقع التجارة في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية. وقد أصبح التوصل إلى اتفاق متوازن ومفيد لجميع الأطراف بين 166 عضواً، تختلف مستويات تنميتها وأولوياتها في مجال السياسات، بشأن مجموعة من القضايا المتعددة، مهمة تزداد تعقيداً وصعوبة.

26 - ونتيجة لذلك، تواجه قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف خطر بقائها غير متوازنة أو أن تصبح غير كافية لمعالجة طبيعة التجارة في القرن الحادي والعشرين. فلم تخضع معظم اتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي صيغت وجرى التفاوض بشأنها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، لمراجعة جوهرية، في حين استهدفت جولة الدوحة الإنمائية معالجة اختلالات طال أمدها حددتها البلدان النامية. وفي المقابل، يجري فتح أسواق جديدة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية، وليس في إطار منظمة التجارة العالمية، في حين تظل المسائل الناشئة - مثل حوكمة سلاسل القيمة العالمية، والمواد الحيوية، والارتفاع السريع للتجارة الرقمية والنكء الاصطناعي، والآثار التجارية للسياسات المناخية والبيئية - إلى حد كبير دون معالجة.

27 - ويمر النظام التجاري المتعدد الأطراف حالياً بمرحلة من عدم اليقين العميق، تتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، وعودة ظهور السياسات التجارية الانفرادية⁽⁷⁾. ومع أن النظام أظهر قدرة على الصمود، إذ لا تزال 72 في المائة من التجارة العالمية في السلع تجري وفقاً لشروط الدولة الأولى بالرعاية، حتى شباط/فبراير 2026، فإن البيئة الأعم، التي تتسم بأوجه عدم تناظر في القوى

Gabriel Felbermayr and others, *On the Heterogeneous Trade and Welfare Effects of GATT/WTO (6) Membership*, CESifo Working Paper, No. 8555 (Munich, 2020)

Financing for Sustainable Development Report 2026: Implementing the Sevilla Commitment (United Nations publication, 2026), pp. 151 and 152

وتصاعد الحمائية، تهدد الاتفاقات المتعددة الأطراف. ويثير ذلك بالغ القلق لدى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية، التي لا تستطيع أن توفر، من خلال الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية، مستوى مماثلاً من الأمن الاقتصادي الذي توفره الضوابط المتعددة الأطراف.

28 - ونصّ توافق آراء جنيف من أجل نظام اقتصادي عادل ومستدام (TD/561/Add.2)، المعتمد في الدورة السادسة عشرة للأونكتاد، على أن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد خالٍ من التمييز شامل للجميع قابل للتوقع مطبوع بالانفتاح والإنصاف والشفافية، تتبوأ منظمة التجارة العالمية صميمه، لا يزال أمراً أساسياً لدعم البلدان النامية في تنويع اقتصاداتها وتحقيق نمو شامل للجميع ومستدام. وشددت الدول الأعضاء كذلك على مركزية البعد الإنمائي في منظمة التجارة العالمية، وأعادت تأكيد التزامها بوجود نظام لتسوية المنازعات يعمل بصورة كاملة.

رابعاً - نتائج المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية: البعد الإنمائي

29 - عُقد المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية في الفترة من 26 إلى 30 آذار/مارس 2026 في باوندي، في ظل توترات جيوسياسية وازدياد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية. وتصدرت خطة إصلاح منظمة التجارة العالمية الساحة، حيث ناقش الأعضاء سبل تعزيز أداء النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحديثه. وتركزت المناقشات على ثلاثة مجالات واسعة هي: (أ) الحوكمة (مثل صنع القرار)؛ (ب) الإنصاف (مثل الأجواء التي تتيح تكافؤ الفرص، والتنمية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والإعانات)؛ (ج) المسائل التجارية المعاصرة (مثل تغير المناخ، والتجارة الرقمية، وقدرة سلاسل الإمداد على الصمود، والأمن الاقتصادي، والمبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية). وكان الهدف من المؤتمر اعتماد خطة عمل متوازنة للإصلاح في مرحلة ما بعد المؤتمر، تتضمن نقاط تحقق واضحة وترتيبات عمل متفقا عليها.

30 - واعتمد المؤتمر القرار الوزاري بشأن مواصلة المفاوضات المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك⁽⁸⁾، وبرنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة⁽⁹⁾، وتعزيز تنفيذ المعاملة الخاصة والتفاضلية في تطبيق الاتفاق المتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة⁽¹⁰⁾. غير أنه لم يتمكن من اعتماد وثائق ختامية بشأن مجموعة من المسائل الأساسية، مثل خطة عمل محتملة للإصلاح والإدماج المقترح للاتفاق المتعلق بتيسير الاستثمار من أجل التنمية في الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية، وتمديد وقف العمل بالرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني، ومجموعة من التدابير لصالح أقل البلدان نمواً. وكان من المقرر أن تخضع هذه المسائل لمناقشات مستمرة في مرحلة ما بعد المؤتمر، بهدف التوصل على وجه السرعة إلى حلول ممكنة. وتتناول الفروع الفرعية التالية المسائل التي نظر فيها المؤتمر، مع التركيز على آثارها بالنسبة إلى البلدان النامية.

(8) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/1237 - WT/MIN(26)/38.

(9) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/1235 - WT/MIN(26)/36.

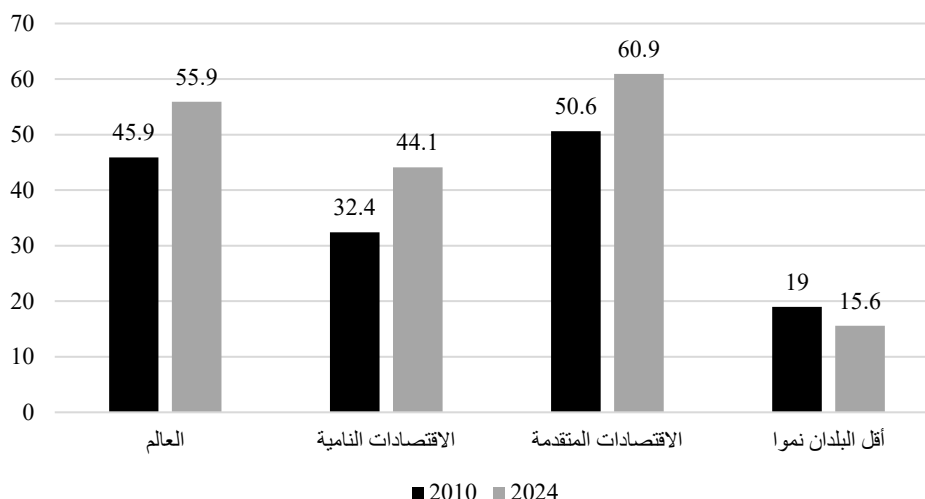
(10) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/1236 - WT/MIN(26)/37.

ألف - وقف العمل بالرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني

31 - اتفق على وقف العمل بالرسوم الجمركية لأول مرة في عام 1998، وجُدد دورياً بعد ذلك، وهو يحظر فرض رسوم جمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني لفترة محدودة (عادة ما تكون سنتين). وفي ظل عدم التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الوزاري الرابع عشر، انتهت مدة وقف العمل هذا في 31 آذار/مارس 2026. وفي حين أن وقف العمل كان قد اعتمد في الأصل عندما كانت أحجام التجارة الرقمية محدودة، فإن حجم التجارة الرقمية ونطاقها اتسعا منذ ذلك الحين اتساعاً كبيراً. وتمثل الخدمات القابلة للتقديم رقمياً الآن حصة متزايدة من صادرات الخدمات العالمية، غير أن المشاركة لا تزال متفاوتة بدرجة كبيرة: ففي عام 2024، كانت تمثل أكثر من 60 في المائة من صادرات الخدمات في الاقتصادات المتقدمة، و 44,1 في المائة في الاقتصادات النامية، ولم تتجاوز 15,6 في المائة في أقل البلدان نمواً (الشكل العاشر). وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، يعني هذا الاختلال أن الاقتصادات التي تتمتع بقدرات أقوى على تصدير الخدمات الرقمية هي الأقدر على الاستحواذ على حصة أكبر من المكاسب الناجمة عن التجارة الرقمية المعفاة من الرسوم الجمركية.

الشكل العاشر

الخدمات القابلة للتقديم رقمياً كحصة من إجمالي صادرات الخدمات



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات إحصاءات الأونكتاد.

32 - وحتى إذا قررت الدول الأعضاء فرض رسوم جمركية أو رسوم على عمليات الإرسال الإلكتروني، فإنها ستواجه عدة تحديات عملية. إذ ينطوي تحديد الرسوم المفروضة على عمليات الإرسال الإلكتروني وتقييمها وإدارتها على عقبات تقنية هائلة. وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، إن التكلفة الإدارية لإنشاء نظام رصد كهذا قد تفوق الإيرادات المحتملة⁽¹¹⁾. وفي كثير من الحالات، قد تكون الضرائب المحلية القائمة على الاستهلاك، ولا سيما الأطر الضريبية الخاصة بالقيمة المضافة أو ضريبة السلع والخدمات بعد تكيفها

(11) *Indirect Taxation of e-Commerce and Digital Trade: Implications for Developing Countries* (United Nations publication, 2025).

لتناسب المعاملات الرقمية، مصادر للإيرادات أكثر يسرا وموثوقية من الرسوم المفروضة على الحدود، وذلك بحسب القدرات الوطنية. ومن ثم، لا تقتصر المسألة السياسية على وقف العمل بالرسوم الجمركية في حد ذاته، بل تتعلق أيضا بكيفية تعزيز القدرات الضريبية المحلية وضمان تقاسم مكاسب الرقمنة على نطاق أوسع وبصورة أكثر إنصافا.

باء - اتفاق التجارة الإلكترونية

33 - في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقد في بوينس آيرس في عام 2017، استهلكت 72 دولة عضوا المناقشة المتعلقة بالمفاوضات المحدودة الأطراف بشأن التجارة الإلكترونية، من خلال مبادرة إصدار بيان مشترك. وأفضت هذه العملية إلى اعتماد النص الختامي لاتفاق التجارة الإلكترونية من جانب هذه الدول الأعضاء في عام 2024. ويهدف الاتفاق إلى إدخال قواعد أكثر تعمقا لا تنطبق إلا على مجموعة فرعية من أعضاء منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، بينما أصبح التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وقف العمل بالرسوم الجمركية على نطاق منظمة التجارة العالمية أكثر صعوبة، فإن الاتفاق المقترح يحافظ على كيفية معاملة عمليات الإرسال الإلكتروني، وذلك بإعفاؤها من الرسوم الجمركية بين الأعضاء المشاركين. وفي المؤتمر الوزاري الرابع عشر، اعتمد 66 عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية، يمثلون نحو 70 في المائة من التجارة العالمية، ترتيبا مؤقتا لإنفاذ أحكام الاتفاق فيما بين الأعضاء القابلين به، مع مواصلة العمل من أجل إدماجه في الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية⁽¹²⁾.

34 - ويضع اتفاق التجارة الإلكترونية مجموعة موحدة من القواعد لتيسير التجارة الرقمية. وفي حين تهدف هذه الأحكام إلى خفض تكاليف المعاملات وتعزيز القدرة على التنبؤ، بما في ذلك للمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن أثرها العملي يتوقف على قدرة الأعضاء المشاركين على التنفيذ. ويتضمن الاتفاق أيضا إطارا مخصصا لبناء القدرات، ينطلق من إدراك أن الاتساق رسميا مع أحكام الاتفاق ليس سوى أحد مكونات الجاهزية للتجارة الإلكترونية بشكل عام.

35 - ولتعظيم أثر الاتفاق، من الضروري أن تقتزن القواعد المشتركة بنهج شامل إزاء المنظومة الرقمية. وتشير البحوث التي أجراها الأونكتاد إلى أن الركائز القانونية والتنظيمية تحتاج إلى أن تعمل بالتوازي مع البنية التحتية والترتيبات المؤسسية والخدمات اللوجستية والتمويل والمهارات لكي تكون فعالة⁽¹³⁾. ومن دون هذا الجهد التعاوني، قد تظل الفوائد متركزة لدى الجهات الرائدة في المجال الرقمي، مما يحد من إمكانية تطبيق الاتفاق على نطاق عالمي.

(12) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(26)/W/26.

(13) *Fast-Tracking the Implementation of Reforms Enabling e-Commerce and Digital Trade* (United Nations publication, 2025). وانظر أيضاً الموقع الشبكي للأونكتاد بشأن تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية (<https://unctad.org/topic/ecommerce-and-digital-economy/etrade-readiness-assessments>).

جيم - اتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية

36 - في المؤتمر الوزاري الحادي عشر، شرعت 70 دولة عضوا في مبادرة إصدار بيان مشترك بشأن تيسير الاستثمار⁽¹⁴⁾. ويهدف الاتفاق إلى تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما إلى البلدان النامية. ويتوخى تحقيق هذا الهدف من خلال سلسلة من التدابير المنسقة لزيادة الشفافية وتبسيط إجراءات الحصول على الأذن، بما في ذلك إجراءات إصدار التراخيص والموافقات، وتدابير محددة لتيسير الاستثمار، وتعزيز التعاون الدولي.

37 - وفي المؤتمر الوزاري الرابع عشر، سعى الأعضاء الـ 129 في اتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية إلى إدماج الاتفاق في المرفق 4 من الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، مما كان سيجعله رسمياً اتفاقاً محدود الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. غير أن ذلك لم يتحقق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء. واحتج المؤيدون بأن الاتفاقات المحدودة الأطراف يمكن أن تكمل العمليات المتعددة الأطراف من خلال إتاحة المجال أمام تحالفات من الأعضاء لوضع قواعد لا تنطبق إلا فيما بينهم، بهدف تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأعرب أعضاء آخرون عن شواغل بشأن مدى ملائمة تناول مسائل الاستثمار في إطار اتفاق تجاري، وبشأن طرائق إطلاق المبادرات المحدودة الأطراف وإدماجها في الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية.

38 - ويُقدّر أن تيسير الاستثمار يمكن أن يحدث أثراً اقتصادية إيجابية محتملة. فالبحوث الحديثة تشير إلى أن تنفيذ الاتفاق سيؤدي إلى زيادة في الرفاه تتراوح بين 0,56 في المائة و 1,74 في المائة، تبعاً لمدى عمق الالتزامات، مع توقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تتراوح بين 0,33 في المائة و 1,01 في المائة⁽¹⁵⁾. وستحقق البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أكبر الزيادات النسبية في الرفاه. وقد أصبحت البلدان النامية متلقية رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ارتفعت حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي من 44 في المائة في عام 2010 إلى 57,5 في المائة في عام 2024. غير أن معظم هذه الزيادة تركزت في الاقتصادات النامية في آسيا.

دال - إعانات مصايد الأسماك

39 - دخل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك، المعتمد في عام 2022، حيز النفاذ في 15 أيلول/سبتمبر 2025، بعد قبوله من جانب ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويحظر الاتفاق، في جملة أمور، الإعانات المتصلة بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وبحلول موعد المؤتمر الوزاري الرابع عشر، كان 129 عضواً قد قبلوا الاتفاق. وبالتوازي مع ذلك، تتواصل المفاوضات بشأن قواعد إضافية تتعلق بالإعانات التي تسهم في زيادة القدرة على الصيد والصيد المفرط، مع تأكيد البلدان النامية أهمية وجود أحكام كافية بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية. ودعت البلدان النامية إلى زيادة الدعم المقدم لبناء القدرات اللازمة للتنفيذ، بسبل من بينها آلية تمويل مصايد الأسماك التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والمساعدة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

(14) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة INF/IFD/W/55i.

(15) Edward J. Balistreri and Zoryana Oleksyuk, "Economic impacts of an investment facilitation for development agreement", in *The Making of an International Investment Facilitation Framework: Legal, Political and Economic Perspectives*, Axel Berger and Manjiao Chi, eds. (Cambridge University Press, 2025), pp. 123–147.

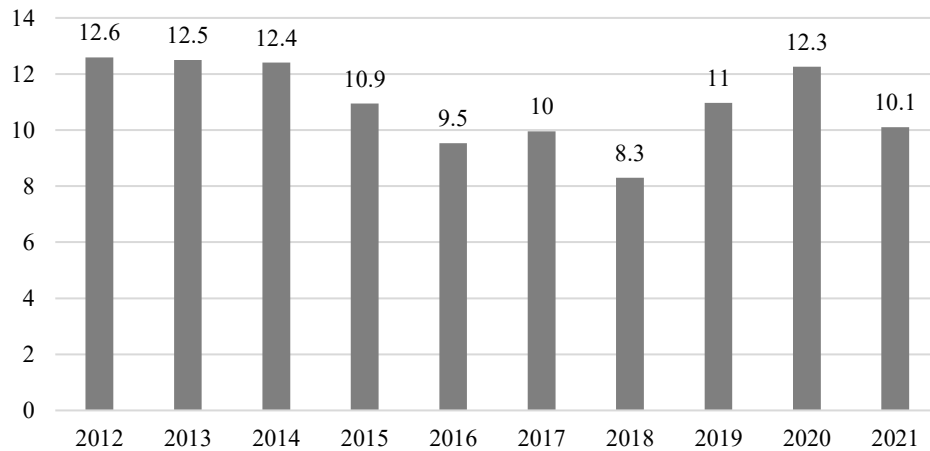
40 - وفي المؤتمر الوزاري الرابع عشر، اتفق الوزراء على مواصلة هذه المفاوضات، بهدف تقديم توصيات إلى المؤتمر الوزاري الخامس عشر، المتوقع عقده في عام 2028. ويُعد التوصل إلى اتفاق متوازن أمراً محورياً لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وتتبع الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم من حكم الإنهاء الوارد في المادة 12 من الاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك، الذي ينص على انقضاء الاتفاق إذا لم تُعتمد ضوابط شاملة في غضون أربع سنوات من دخوله حيز النفاذ (أي بحلول أيلول/سبتمبر 2029).

41 - ولا تزال إعانات مصايد الأسماك المسجلة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كبيرة، إذ تجاوزت 10 بلايين دولار في عام 2021، ومثلت 10,6 في المائة من قيمة عمليات تفرغ المصيد العالمية⁽¹⁶⁾. وارتفع إجمالي الدعم المقدم لمصايد الأسماك في أعقاب جائحة كوفيد-19، مع زيادة الإعانات الرامية إلى التخفيف من آثار الجائحة (الشكل الحادي عشر). ولا تزال نحو 65 في المائة من إعانات مصايد الأسماك على الصعيد العالمي تتطوي على مخاطر الإسهام في ممارسات الصيد غير المستدام في غياب إدارة فعالة لمصايد الأسماك⁽¹⁷⁾، في حين يُقدَّر أن ما يصل إلى 36 في المائة من الأرصد السمكية التي جرى تقييمها عالمياً توجد دون المستويات المستدامة⁽¹⁸⁾. ومن المرجح أن تكون الإعانات التي تعزز القدرات وتخفض التكاليف ضارة أكثر من الدعم المقدم لإدارة مصايد الأسماك ورصدها ومراقبتها والإشراف عليها، إذ لا يشجع هذا الدعم بصورة مباشرة على الصيد المفرط. ومن ثم، فإن إعادة توجيه الدعم العام بعيداً عن تعزيز القدرات والصيد المفرط ونحو الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية أمر بالغ الأهمية⁽¹⁹⁾.

الشكل الحادي عشر

تقديرات إعانات مصايد الأسماك على الصعيد العالمي، 2012-2021

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقديرات دعم مصايد الأسماك، 2025.

(16) OECD, *OECD Review of Fisheries 2025* (Paris, OECD Publishing, 2025).

(17) المرجع نفسه.

(18) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Review of the State of World Marine Fishery Resources* (2025).

(19) الأونكتاد، "Chairs' summary of recommendations"، موجز المنتدى الخامس للأمم المتحدة للمحيطات، آذار/مارس 2025.

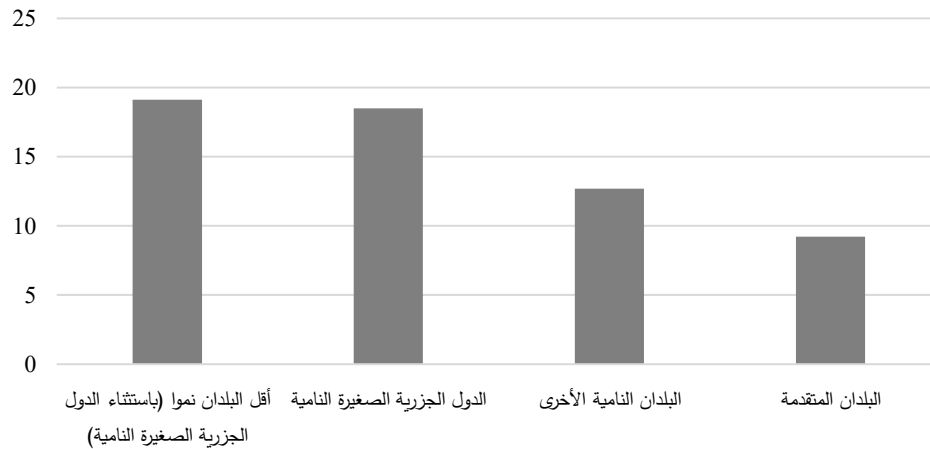
هاء - الزراعة

42 - تعثرت معظم المفاوضات بشأن الزراعة، بينما تسعى البلدان النامية إلى تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال بالنظر إلى دوره في التنمية والأمن الغذائي. وتمثل الأغذية والمنتجات الزراعية ثلث صادرات السلع الأساسية، وتشكل المنتجات الغذائية ما يقرب من 87 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية. وتكتسي التجارة في المنتجات الزراعية، ولا سيما الأغذية، أهمية أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك لتوفير إيرادات التصدير في البلدان النامية، مما يسهم في تحسين مستويات المعيشة، ولا سيما في المناطق الريفية.

43 - وللتجارة أهميتها بالنسبة إلى الأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية (الشكل الثاني عشر). فهذه الاقتصادات معرضة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار الأغذية والصدمات السلبية التي تؤثر في توافر الأغذية، والناجمة، على سبيل المثال، عن الأحداث المرتبطة بالمناخ والاختلالات اللوجستية وقيود التصدير. وتؤكد الاختلالات الأخيرة التي شهدتها صادرات الطاقة والأسمدة العابرة لمضيق هرمز، وما قد يترتب عليها من آثار على أسعار الأغذية، أهمية انسياب تجارة الأغذية دون عوائق بالنسبة إلى الأمن الغذائي في البلدان النامية.

الشكل الثاني عشر

واردات الأغذية الأساسية كنسبة مئوية من إجمالي الواردات حسب مجموعات البلدان، 2024



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات إحصاءات الأونكتاد.

44 - وفي المؤتمر الوزاري الرابع عشر، أعادت بلدان مختلفة التأكيد على أهمية المضي قدماً بإصلاح التجارة الزراعية على صعيد متعدد الأطراف بموجب المادة 20 من الاتفاق المتعلق بالزراعة. وشددت بلدان نامية عديدة على استمرار أهمية أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الاستجابة للصدمات المتكررة وحالات عدم اليقين. وتشمل هذه الأحكام بدل الحد الأدنى الإضافي البالغ 5 نقاط مئوية للدعم المحلي⁽²⁰⁾، وإمكانية تقديم الدعم المحلي للمزارعين ذوي الموارد المحدودة بموجب المادة 6-2 من

(20) نتيج أحكام تجاوز الحد الأدنى لأعضاء منظمة التجارة العالمية الإبقاء على الدعم المحلي الذي كان سيخضع للالتزامات الخفض لولا هذه الأحكام، ما دام مستوى الدعم لا يتجاوز نسبة معينة من قيمة الإنتاج الزراعي المحلي، وهي 5 في المائة للبلدان المتقدمة و 10 في المائة للبلدان النامية.

الاتفاق المتعلق بالزراعة. وبالمثل، دارت مناقشات مستفيضة بشأن الحد من الدعم المحلي المشوّه للتجارة. ونظرا إلى التفاوتات الكبيرة في القدرة المالية بين الأعضاء، فإن إحراز تقدم في هذا المجال من شأنه أن يسهم في تحقيق أجواء تتيج تكافؤ الفرص في التجارة الزراعية.

واو - المعاملة الخاصة والتفاضلية

45 - لطالما كانت المعاملة الخاصة والتفاضلية محورية في الجهود الرامية إلى تمكين البلدان النامية من الاستفادة من الفرص التجارية وتحسين إدارة قيودها الهيكلية. ولا تزال أوجه عدم التناظر الهيكلية المستمرة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية في القدرات الإنتاجية والحيز المالي والقدرة التنافسية في مجال التصدير تحدد نطاق وطبيعة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية. ويقر الهيكل القانوني لمنظمة التجارة العالمية بهذه الحقيقة من خلال توفير معاملة خاصة وأكثر تفضيلا للبلدان النامية في شكل تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، ومرونة في تطبيق القواعد (مثل الفترات الانتقالية أو الإعفاءات من بعض الالتزامات)، والمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات، بغية تيسير اندماجها التدريجي في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

46 - غير أن ما يُرى من عدم فعالية هذه الأحكام في تيسير الاندماج التدريجي للبلدان النامية، واستمرار الثغرات في تنفيذها، قد أفضى إلى تجدد النقاش بشأن سبل تعزيزها وجعلها أكثر فعالية من الناحية العملية. ويُعتبر على نطاق واسع أن أثر العديد من هذه الأحكام مقيّد بتصميمها. فبعض الأحكام غير ملزم، في حين أن أحكاما أخرى محددة زمنيا أو تنطوي على أعباء مالية أو إجرائية يتعذر على البلدان النامية ذات الموارد المحدودة تنفيذها. وعلاوة على ذلك، تزايدت الدعوات إلى قصر الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفاضلية على مجموعة فرعية من البلدان النامية.

47 - وتُعد المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تتسم بالقدرة على التنبؤ وقابلية الإنفاذ وإمكانية تفعيلها أمرا أساسيا لتمكين البلدان النامية من بناء القدرات الإنتاجية، والارتقاء في سلاسل القيمة، وتنوع هيكل صادراتها. وهي توفر حيزا للسياسات اللازمة لتنفيذ سياسات استباقية لمعالجة القيود الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية الأشد ضعفا، مثل الاعتماد على السلع الأساسية ومحدودية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وعلى هذا النحو، يمكن أن تشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية وسيلة استراتيجية للتنفيذ لازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

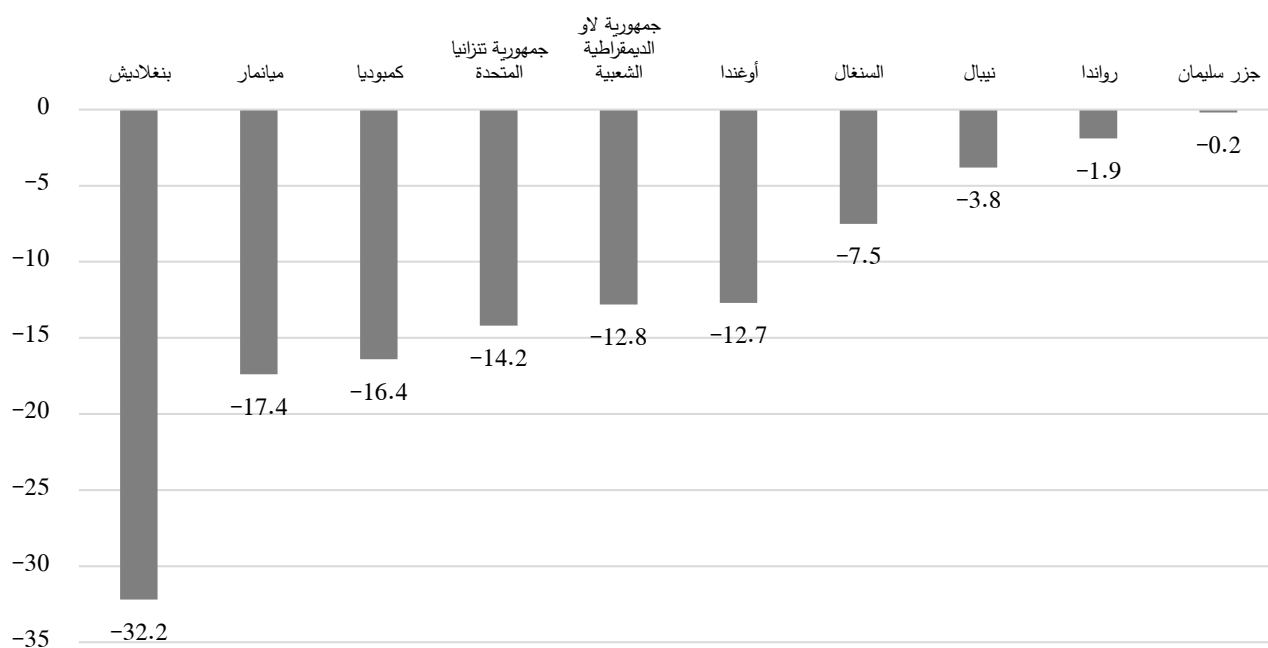
زاي - مجموعة الأحكام الخاصة بأقل البلدان نموا

48 - في المؤتمر الوزاري الرابع عشر، سعت أقل البلدان نموا - دون أن يُكلل مسعاها بالنجاح - إلى تأمين مجموعة قابلة للتنفيذ من أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الخاصة بأقل البلدان نموا، بما في ذلك تدابير لدعم الانتقال السلس للبلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نموا. وتتمثل هذه التدابير في السماح للبلدان الأقل نموا الخارجة من هذه الفئة بمواصلة الاستفادة، لفترة زمنية محددة، من أحكام معينة للمعاملة الخاصة والتفاضلية، مثل السماح باستخدام إعانات التصدير، والسماح بعدم تنفيذ بعض أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التي تتطلب قدرات مؤسسية، أو السماح بالاستفادة من تيسير نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا بموجب المادة 66-2 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ويستند هذا النهج إلى قرار سابق لمنظمة التجارة العالمية يسمح للبلدان الأقل نموا الخارجة من هذه الفئة بمواصلة الاستفادة من برامج الأفضلية التجارية الانفرادية الخاصة بأقل البلدان نموا.

49 - وي طرح الخروج من فئة أقل البلدان نمواً تحديات كبيرة. وهناك حالياً أربعة عشر بلداً من أقل البلدان نمواً تخوض عملية رفع أسمائها من قائمة هذ البلدان، وبعد ذلك ستققد هذه البلدان إمكانية الاستقادة من فرص الوصول التفضيلي الخاصة بأقل البلدان نمواً في الأسواق الـ 25 المتقدمة والنامية التي تمنح أفضليات. وتشير التقديرات القائمة على النماذج التي أعدها الأونكتاد إلى احتمال حدوث أثر سلبي كبير على التجارة بالنسبة إلى البلدان المصدرة المعتمدة على الأفضلية، ولا سيما في قطاعي الملابس والأحذية (الشكل الثالث عشر)⁽²¹⁾. ويبرز احتمال حدوث هذا الأثر السلبي أهمية فترات الانتقال السلس والمستدام، فضلاً عن الدعم المرتبط بذلك لتتنوع الصادرات وإضافة القيمة.

الشكل الثالث عشر

الانخفاض المقدّر في الصادرات بعد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات)



المصدر: الأونكتاد، 2026.

حاء - تسوية المنازعات

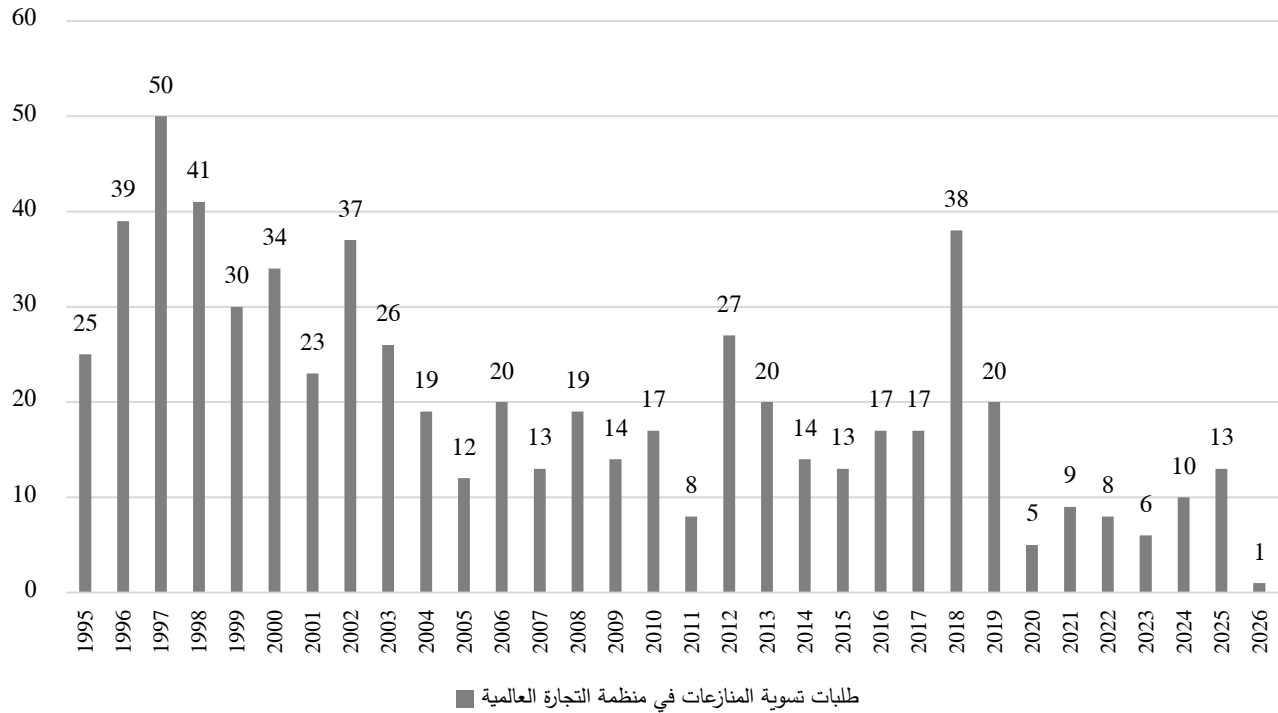
50 - يُعد وجود آلية فعالة لتسوية المنازعات حجر الزاوية في نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد. فهي تضمن اليقين وقابلية القواعد للإنفاذ بالنسبة إلى أعضاء النظام. وكما سبقت الإشارة، لقد تقوضت فعاليتها بسبب شلل هيئة الاستئناف. ومنذ إنشاء آلية ملزمة لتسوية المنازعات في عام 1995، قدم أعضاء منظمة التجارة العالمية 644 طلباً للتشاور إلى هيئة تسوية المنازعات، وأنشئت 378 هيئة فصل في المنازعات (الشكل الرابع عشر). وفي الفترة من 2010 إلى 2019، أي قبل تعليق عمل هيئة الاستئناف، بادر الأعضاء، في المتوسط، إلى إجراء 19 مشاوراً سنوياً؛ وانخفض هذا المتوسط إلى 8,5 مشاورات في الفترة من 2020 إلى 2025. وعلى الرغم من أن الترتيب المؤقت المتعدد الأطراف للتحكيم في الطعون،

(21) *Trade Preferences Outlook 2025: Navigating in Times of Uncertainty* (United Nations publication, 2026)

الذي أُُنشئ في عام 2020 ويضم 61 دولة عضوا تمثل 60 في المائة من التجارة العالمية، يوفر حلا مؤقتا، فإن طبيعته الطوعية تؤكد الحاجة الملحة إلى استعادة آلية لتسوية المنازعات تعمل على نحو شامل.

الشكل الرابع عشر

طلبات التشاور، 1995-2026



المصدر: WTO, "Dispute settlement activity – some figures". متاح على الرابط التالي: https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispustats_e.htm#more_numbers

51 - وتكفل آلية فعالة لتسوية المنازعات أن تكون القواعد المتفاوض عليها ملزمة وأن تُطبَّق على قدم المساواة على جميع الأعضاء، بصرف النظر عن الحجم الاقتصادي للبلد أو قوته. ومن دون نظام عامل للفصل في المنازعات، يتهدد الالتزامات خطر أن تصبح غير قابلة للإنفاذ، مما يشجع على اتخاذ تدابير انفرادية ويزيد من مخاطر الخلافات التجارية. وبالنسبة إلى العديد من الاقتصادات الأصغر حجما، تظل منظمة التجارة العالمية المنتدى الوحيد الذي يمكن فيه تسوية المنازعات على أساس قانوني متكافئ، رغم أن هذه الاقتصادات غالبا ما تواجه صعوبات في الوصول إلى النظام والاستفادة منه بفعالية بسبب القيود على القدرات. ولأنها تفقر إلى ما تتمتع به الاقتصادات الأكبر حجما من قوة سوقية أو قدرة على اتخاذ التدابير الانتقامية، فإنها تعتمد على عملية قانونية ملزمة للدفاع عن حقوقها ومصالحها. ووجود آلية فعالة بالكامل لتسوية المنازعات يوفر حماية قانونية من التمييز، وقدرة على التنبؤ للمنتجين والمستثمرين، وضمانات في مواجهة أوجه عدم التناظر في القوى.

خامسا - خطة من أجل نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد

52 - تنشئ اتفاقات منظمة التجارة العالمية نظاما تجاريا متعدد الأطراف يقوم على التزامات ملزمة بشأن الوصول إلى الأسواق، يجري التفاوض عليها على أساس المعاملة بالمثل وتُطبَّق على جميع الأعضاء على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مع مراعاة الاستثناءات الصريحة المنصوص عليها في الاتفاقات. ويُراد للالتزامات الناتجة عن ذلك أن تكون قابلة للإنفاذ قانونا، ومدعومة بآلية قوية لتسوية المنازعات، مع ضمان الشفافية لتحديد التدابير التي يتخذها الأعضاء وتكون غير متوافقة مع التزاماتهم. غير أن الأداء العام للنظام التجاري قد تأكل تدريجيا، مع تزايد لجوء الأعضاء إلى اتخاذ تدابير غير منسقة، بما في ذلك فرض رسوم جمركية انفرادية.

53 - ولا يزال تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد الخالي من التمييز الشامل للجميع المطبوع بالانفتاح والعدل والإنصاف والشفافية، والذي تتبوأ فيه منظمة التجارة العالمية مكانة محورية، على النحو المنصوص عليه في التزام إشبيلية المعتمد في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025، أمرا أساسيا لتسخير المكاسب المتأتية من التجارة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ألف - مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

54 - يقتضي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أن تُمنح أي ميزة تجارية يقدمها عضو في منظمة التجارة العالمية لشريك تجاري، سواء كانت في شكل خفض للتعريفات الجمركية أو أفضليات تنظيمية، إلى جميع الأعضاء الآخرين. ومن خلال إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على المزايا التجارية الثنائية، ظل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، لفترة طويلة، يشكل أحد أعمدة النظام التجاري في فترة ما بعد الحرب. غير أن التأييد لهذا المبدأ أصبح، في السنوات الأخيرة، مشروطا على نحو متزايد. فقد طُرحت حجة تدعو إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للعلاقات التجارية من خلال معاملة الشركاء على نحو مختلف. وفي الوقت نفسه، أُعرب عن شواغل مفادها أن فوائد التحرير القائم على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لا تقابلها دائما مساهمات متناسبة في الجهود الجماعية الرامية إلى فتح التجارة. وتعكس هذه النقاشات تحولا أوسع نطاقا نحو نهج أكثر تركيزا على أهداف محددة وأكثر انتقائية في السياسات التجارية، تحركها أولويات السياسة الصناعية، وأهداف الاستدامة، واعتبارات الأمن الاقتصادي.

55 - وعلى الرغم من هذه الرؤى المتطورة، لا يزال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ذا أهمية بالغة. فأولا، يؤدي المبدأ وظيفة أساسية في تحقيق التكافؤ داخل نظام تجاري يتسم بأوجه عدم تناظر كبيرة في الحجم الاقتصادي والقدرة التفاوضية. ويفتقر العديد من البلدان النامية إلى النفوذ اللازم لإبرام ترتيبات ثنائية مواتية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين. ومع ذلك، فإنها تستفيد، من خلال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، من المعاملة نفسها التي يمنحها أي عضو لعضو آخر. ويساعد إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على هذه المزايا على ضمان تمتع جميع الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بالفرص نفسها للمشاركة في التجارة الدولية على قدم المساواة.

56 - وثانيا، يوفر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية للبلدان النامية قدرا من الحماية من التمييز. فخلال إرساء عدم التمييز باعتباره القاعدة المطبقة تلقائيا، يوفر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ضمانات قانونية في مواجهة الإجراءات التجارية التعسفية أو الانفرادية. وحتى عندما تعترض الإنفاذ قيود، فإن وجود ضوابط الدولة الأولى بالرعاية يساعد على ردع التدابير التمييزية ويعزز القدرة على التنبؤ. وأخيرا، يسهم مبدأ الدولة الأولى

بالرعاية في تعزيز القدرة على التنبؤ والشفافية، وهما أمران لهما أهمية خاصة للاقتصادات النامية الساعية إلى اجتذاب الاستثمار وتوسيع فرص التصدير. ومن خلال ضمان تطبيق المزايا التجارية على أساس غير تمييزي، يساعد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الحفاظ على بيئة تجارية مستقرة وشفافة وقائمة على القواعد ومواتية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

باء - الاعتبارات المتعلقة بالأمن الاقتصادي

57 - يعكس تزايد بروز اعتبارات الأمن الاقتصادي في السياسة التجارية تحولاً ملحوظاً في الطريقة التي تعمل بها الاقتصادات الرئيسية على نحو متزايد على تأطير علاقاتها الاقتصادية الخارجية. ويتسع بُعد الأمن الاقتصادي بوضوح، ولا سيما لدى الاقتصادات الرئيسية، حيث يشمل، في جملة أمور، مرونة سلاسل الإمداد، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، والوصول إلى التكنولوجيات الاستراتيجية، وإدارة المخاطر الجيوسياسية على نطاق أوسع. وقد أسهم هذا التطور في تزايد اللجوء إلى مبررات تتصل بالأمن في التدابير المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك ضوابط التصدير، وآليات فحص الاستثمارات، وبعض التدخلات السياسية الصناعية التي تميز بين الشركاء التجاريين على أساس المخاطر الاستراتيجية المتصورة.

58 - غير أن الهيكل القانوني لمنظمة التجارة العالمية لم يتغير رسمياً لاستيعاب هذا التحول. فلا تزال القواعد الأساسية، بما فيها عدم التمييز وتثبيت التعريفات الجمركية، تستند إلى الاتفاقات القائمة، كما أن نطاق الاستثناءات الأمنية لم يُعد تعريفيه رسمياً أو التفاوض عليه من جديد. ونتيجة لذلك، ينشأ توتر بين الخطابات السياسية المتطورة واستقرار النظام التجاري الأساسي القائم على القواعد. وفي حين أن تزايد استخدام مفاهيم الأمن الاقتصادي يوفر للحكومات مرونة تفسيرية أكبر، فإن تطبيقها يجري في إطار قانوني لم يتغير، مما يثير تساؤلات بشأن الاتساق والقدرة على التنبؤ والتوازن بين الأهداف الأمنية المشروعة والحفاظ على القواعد التجارية المتعددة الأطراف.

جيم - المفاوضات المحدودة الأطراف

59 - مع تعثر المفاوضات المتعددة الأطراف في المضي قدماً بالوتيرة والعمق اللذين يرغب فيهما بعض الأعضاء، أصبح هؤلاء الأعضاء ينظرون بصورة متزايدة إلى النهج المحدودة الأطراف باعتبارها وسيلة عملية للمضي قدماً في وضع القواعد بشأن مسائل محددة بين مجموعة فرعية من الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة. ويسعى هذا النهج إلى استباق مشكلة "المنتفعين بالمجان" المرتبطة بالمفاوضات القائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وإرساء المعاملة بالمثل بين الأعضاء المشاركين، بما يتيح إجراء مقابضات أكثر جدوى. غير أنه يمثل أيضاً خروجاً عن مبدأ التعهد الوحيد، الذي اعتمد خلال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والذي تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجبه بمجموعة الاتفاقات المشمولة بكاملها.

60 - ووجدت أنواع مختلفة من الاتفاقات المحدودة الأطراف طوال تاريخ النظام الذي يحكمه الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ولاحقاً منظمة التجارة العالمية (انظر الجدول⁽²²⁾). وعندما يوسع نطاق الالتزامات الناتجة عنها ليشمل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، فإنها تسهم في تعميق شروط الوصول

(22) *What is at Stake for Developing Countries in Trade Negotiations on e-Commerce? The Case of the Joint Statement Initiative* (United Nations publication, 2021).

إلى الأسواق بالنسبة لسلع وخدمات مختارة. وعندما تُقصر الالتزامات التنظيمية (مثل الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية) على الأعضاء المشاركين على أساس المعاملة بالمثل، فإنها تكمل القواعد المتعددة الأطراف من خلال إدخال قواعد أكثر تعمقا لا تنطبق إلا على مجموعة فرعية من أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتنشأ صعوبة عندما يراد إدماج اتفاق "مغلق" محدود الأطراف، من نوع الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية، في الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية (المرفق 4 للاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية)، إذ يتطلب ذلك توافق الآراء بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، كما يتضح من المناقشات المتعلقة باتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية في المؤتمر الوزاري الرابع عشر.

تصنيف الاتفاقات المحدودة الأطراف

معاملة الدولة الأولى بالرعاية المشروطة (محددة المدة)

معاملة الدولة الأولى بالرعاية غير المشروطة (مفتوحة الأجل)

في إطار منظمة التجارة العالمية	الإعلان الوزاري المتعلق بالتجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات	اتفاق بشأن المشتريات الحكومية
خارج منظمة التجارة العالمية	ورقة مرجعية بشأن التنظيم المحلي للخدمات	اتفاق التجارة في الطائرات المدنية
	لا يوجد	الاتفاقات التجارية الإقليمية
		اتفاق التجارة الإلكترونية
		اتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية

المصدر: الأونكتاد، 2021.

61 - ومن منظور إنمائي، لا تكمن المسألة الرئيسية في مجرد معرفة ما إذا كانت المبادرات المحدودة الأطراف تقضي إلى وضع قواعد جديدة، بل أيضا في كيفية التفاوض بشأن هذه المبادرات وتنفيذها وربطها بالعضوية ككل. وبالنسبة إلى غير المشاركين، قد تتعلق الشواغل بمحدودية المشاركة في وضع القواعد، واحتمال تجزؤ النظام، وظهور معايير بحكم الأمر الواقع. أما بالنسبة إلى المشاركين، فقد تتيح النهج المحدودة الأطراف وسيلة لبناء الثقة في الحالات التي يتسن فيها بعد التوصل إلى توافق متعدد الأطراف، وتمكنهم من تجاوز حالة الشلل التي قد تتجم عن عدم التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، يظل هذا النهج حلا من المرتبة الثانية في غياب حل متعدد الأطراف.

سادسا - خاتمة

62 - لا يزال وجود نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي قائم على القواعد خالٍ من التمييز مطبوع بالانفتاح والإنصاف يضع التنمية في صميمه أمرا أساسيا لكي تحقق التجارة إمكاناتها الإنمائية. وفي ظل غياب قواعد متعددة الأطراف محدثة وقابلة للإنفاذ، تتجه الاقتصادات الكبرى بشكل متزايد إلى حلول غير متعددة الأطراف لملء الفراغ التنظيمي. ويقوض هذا التجزؤ المتزايد في حوكمة التجارة القدرة على التنبؤ بالتجارة، ويعقد عملية صنع القرار من قبل الشركات ويثبط الالتزامات والاستثمار الطويل الأجل في سلاسل الإمداد العالمية.

63 - وينطوي عدم اليقين على تكلفة. فمع تراجع اليقين والقدرة على التنبؤ بظروف التجارة، ترتفع علاوة المخاطرة المرتبطة بالتجارة عبر الحدود. وفي ظل هذه الظروف، تتحمل الاقتصادات الأصغر حجما والأقل تنوعا نصيبا غير متناسب من تكاليف التكيف. ومن ثم، يهدد تآكل إمكانية الوصول إلى الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به بعكس مسار مكاسب إنمائية تحققت على مدى عقود واستندت إلى ظروف تجارية مستقرة وقائمة على القواعد.

64 - ولا يقتصر التحدي الذي يواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف على استيعاب مجالات سياساتية جديدة والمضي قدما في إصلاحات السياسات التجارية، بل يشمل أيضا إعادة ترسيخ الالتزامات في إطار يعيد اليقين بين جميع أعضائه. ويلزم بذل جهود أكبر لتعزيز الضوابط الأساسية، وتقوية الشفافية، والحد من تكاليف التجارة التنظيمية والإدارية غير الضرورية، وإعادة تنشيط آلية فعالة تماما لتسوية المنازعات قادرة على إصدار نتائج في الوقت المناسب وملزمة. وبالنسبة إلى أقل البلدان نموا والاقتصادات الضعيفة الأخرى، تعد هذه الإصلاحات ضرورية. فقد تتمكن الاقتصادات الكبيرة من التعامل مع عدم القدرة على التنبؤ بفضل قوتها السوقية؛ أما الاقتصادات الأصغر حجما فلا تستطيع ذلك. ومن ثم، فإن استعادة القدرة على التنبؤ أمر أساسي للحفاظ على الوعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف.